

Distr.: General
5 August 2015
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من
الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه الورقة المفاهيمية للمناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن
موضوع المنظمات الإقليمية والتحديات المعاصرة للأمن العالمي، المقرر أن تعقد يوم الثلاثاء
١٨ آب/أغسطس ٢٠١٥ (انظر المرفق).

وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) يو جوي أوغو

السفيرة والممثلة الدائمة



مرفق الرسالة المؤرخة ٥ آب/أغسطس ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام
من الممثلة الدائمة لنيجيريا لدى الأمم المتحدة

مذكرة مفاهيمية لمناقشة مجلس الأمن المفتوحة بشأن صون السلام والأمن
الدوليين: المنظمات الإقليمية والتحديات المعاصرة للأمن العالمي

تقترح نيجيريا عقد مناقشة مواضيعية في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١٥ للنظر في دور
المنظمات الإقليمية في التصدي للتحديات المعاصرة للأمن العالمي.

معلومات أساسية

بوجه عام، ركزت المنظمات الإقليمية جهودها خلال فترة الحرب الباردة على
تحقيق المزيد من التكامل الاقتصادي في حين تُركت غالبية المسائل المتصلة بالسلام والأمن
للأمم المتحدة. وبصفة أساسية، هدفت الترتيبات الأمنية إلى إقامة علاقات غير مباشرة مع
المسكرين الأيديولوجيين الرئيسيين. وتناسب ذلك جيدا مع الواقع الذي اتسم بأن النزاعات
الرئيسية فيه كانت تنشب عبر الحدود، وليس داخل الدول. إلا أنه، مع نهاية الحرب الباردة،
شهدت الساحة الدولية تغيرات عميقة تشير آثارها المجردة إلى توسع حيز نشاط المنظمات
الإقليمية وتزايد أهميتها.

وفي حين أن خطر نشوب الحروب بين الدول تناقص في أعقاب نهاية الحرب
الباردة، أصبحت النزاعات الداخلية أكثر بروزا وبدأت تهدد السلام والأمن والاستقرار على
الصعيد الإقليمي، كما يتضح من النزاعات في ليبيريا وسيراليون ومنطقة البلقان، على سبيل
المثال لا الحصر. ومنذ ذلك الحين ظهرت أخطار أخرى تشمل الإرهاب، وانتشار الأسلحة
الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والأخطار البحرية، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، والتدهور
البيئي، والأوبئة. فمن ناحية، تتسم هذه التهديدات بأنها أوسع نطاقا من أن تتمكن دولة
بمفردها من احتوائها والتصدي لها. ومن ناحية أخرى، لا يمكن لأي نظام وحيد للتدخلات
والقواعد الدولية أن يتصدى لهذه التهديدات على النحو المناسب. ومن هنا تأتي الأهمية
المتزايدة للمنظمات الإقليمية التي تمثل جسرا بين مستويات التفاعل الوطنية والعالمية.

تغير المفاهيم في المنظمات الإقليمية

لقد تطلب ظهور التهديدات الجديدة أفكارا جديدة، ونُهُجا جديدة، واستراتيجيات
جديدة. وتعين على المنظمات الإقليمية أن تستجيب بشكل خلاق وحاسم للديناميات
المتغيرة في طابع النزاعات والتهديدات الأمنية. وهذا هو ما دفع بعض المنظمات الإقليمية إلى

تعديل توجهاتها من مجرد التكامل الاقتصادي إلى منع النزاعات، وتسوية النزاعات، وغير ذلك من المبادرات الرامية إلى صون السلام والأمن الإقليميين.

وفي حالة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، نُفِحت معاهدة عام ١٩٧٥ المنشئة للجماعة في عام ١٩٩٣ لإعطاء الجماعة دورا مباشرا أكثر في شؤون الأمن الإقليمي. وتنص المادة ٤ من معاهدة عام ١٩٩٣ تحديدا على صون السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي بوصف ذلك أحد مبادئ المنظمة. وتمثلت خطوة هامة أخرى اتخذتها الجماعة الاقتصادية لمنع النزاعات في قيامها عام ١٩٩٩ باعتماد البروتوكول المتعلق بآلية منع نشوب النزاعات وإدارتها وتسويتها وحفظ السلام والأمن. وقد عزز ذلك تركيز الجماعة الاقتصادية الناشئ على قضايا السلام والأمن.

وبالمثل، اعتمدت الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي في عام ٢٠٠١ البروتوكول المتعلق بالتعاون في مجالات السياسة والدفاع والأمن. وتستند هذه المعاهدة إلى قرار الجماعة الإنمائية في عام ١٩٩٦ إنشاء هيئة للشؤون السياسية والدفاع والأمن. وبموجب بروتوكول عام ٢٠٠١، تشمل أهداف الهيئة ما يلي:

- منع النزاعات بين الدول وداخل الدول واحتوائها وتسويتها بالوسائل السلمية.
- النظر في اتخاذ إجراءات للإنفاذ وفقا للقانون الدولي وكما لاذ أخير في حالة فشل الوسائل السلمية.

وهذان مثالان فقط على الصعيد الإقليمي في أفريقيا. وتشارك منظمات أخرى، مثل الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، بصورة نشطة أيضا في منع النزاعات والوساطة. وفي الآونة الأخيرة، تقوم لجنة حوض بحيرة تشاد بتنسيق جهود الدول الأعضاء بها (تشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا) وبنن في الكفاح ضد جماعة بوكو حرام الإرهابية.

وعلى الصعيد القاري في أفريقيا، أحدث تحول منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي في عام ٢٠٠٢ تغيرا عميقا في موقف المنظمة إزاء التعامل مع النزاعات. ويدرج القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، الذي اعتمد في ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا ضمن أهدافه. وأنشأ الاتحاد الأفريقي أيضا مجلس السلام والأمن لإعطاء دعم مؤسسي لصون السلام والأمن في القارة. ويعمل الاتحاد الأفريقي

كشريك رئيسي للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في صون السلام والأمن في أجزاء من أفريقيا.

وفي أوروبا، يشارك كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشكل نشط في مسائل السلام والأمن. ورغم أن أنشطة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا تقتصر على أوروبا، يعمل الاتحاد الأوروبي على نطاق عالمي أوسع.

واستجابة للديناميات العالمية في نهاية فترة الحرب الباردة، اعتمدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٩٠ ميثاق باريس من أجل أوروبا الجديدة. وتمثل أحد التغييرات المؤسسية الرئيسية الناجمة عن الميثاق في إنشاء مركز منع النزاعات التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وتشمل ولاية المركز توفير الإنذار المبكر وتقديم الدعم من أجل تدابير بناء الثقة بين الدول الأعضاء في المنظمة. وتسهم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إسهاما كبيرا في منع النزاعات وحلها في أوروبا.

ويُعترف بالاتحاد الأوروبي على نطاق واسع بأنه طرف رئيسي في صون السلام والأمن العالميين. وفي عام ٢٠٠١، اعتمد المجلس الأوروبي برنامج الاتحاد الأوروبي لمنع نشوب النزاعات العنيفة. ويبين البرنامج الكيفية التي يهدف بها الاتحاد الأوروبي إلى العمل على منع النزاعات. وأنشأ الاتحاد الأوروبي أيضا الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية التي تتضمن وحدة لبناء السلام ومنع النزاعات والوساطة. وتؤكد كل هذه الأنشطة الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي لمسائل السلام والأمن.

وفي حين تقتصر هذه الأمثلة على أوروبا وأفريقيا، من الواضح أن الترتيبات الإقليمية في آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تؤدي أيضا أدوارا هامة في معالجة التحديات الأمنية الإقليمية. وينبغي الاستفادة من خبرات هذه المناطق لإثراء النقاش أكثر.

المنظمات الإقليمية بصفتها من أصحاب المصلحة الرئيسيين في سيادة السلام والأمن على الصعيد الإقليمي

تتمتع المنظمات الإقليمية بمعارف عميقة، ورؤى فريدة، وشبكات محلية قوية. كما أن لديها ميزة إضافية تتمثل في القرب الجغرافي من حالات النزاع في المنطقة، وفهمها الأعمق لها. وتجعلها هذه الصفات في موقف متميز للاضطلاع بأدوار في إدارة النزاعات على الصعيد الإقليمي.

ولأن الصراعات والتهديدات الأخرى للسلام عادة ما يكون لها أثر أكبر في المناطق القريبة من المصدر، تصبح المنظمات الإقليمية هي الأكثر تضررا. ويحد ذلك من قدرتها على التصرف في الوقت المناسب وبطريقة حاسمة. وللمنظمات الإقليمية المصلحة الأكبر في صون السلام والأمن على مستوى المنطقة.

التعاون بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة

تحلى الأشخاص الذين صاغوا ميثاق الأمم المتحدة برؤية مستقبلية في توقعهم لعالم تعمل فيه الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية معا على منع الأزمات وإدارتها وحلها. واليوم، أدت زيادة استخدام الفصل الثامن من الميثاق، المعنون التنظيمات الإقليمية، إلى نشأة نظام لإدارة الأمن العالمي يقوم على التفويض وتقوده الأمم المتحدة، وتضطلع فيه المنظمات الإقليمية بدور بالغ الأهمية.

وطائفة الجهات الفاعلة الساعية إلى الاضطلاع بدور في التصدي للتحديات الأمنية العالمية آخذة في الاتساع. وأصبح من الشائع أن تعمل الأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع تلك الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية أو في شراكة رسمية معها. وتعمل هذه الترتيبات بصورة جيدة في الحالات التي يقوم فيها أصحاب المصلحة بالتنسيق فيما بينهم بفعالية، وحيثما كانت لهم أهداف مشتركة، ومزايا نسبية واضحة، ومجالات نفوذ سياسي متكاملة. غير أن هذا التعاون ينطوي على تحديات خاصة به، ولا يزال يتعين القيام بالكثير لضمان قيام الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية ودون الإقليمية بتنسيق جهودها بشكل أفضل وتطبيق الدروس المستفادة في تقاسم الأعباء على نحو فعال في البيئات المعقدة.

التعاون بين المنظمات الإقليمية

يتمثل اتجاه هام نشهده اليوم في التعاون والتنسيق بين المنظمات الإقليمية في إدارة النزاعات والتهديدات الأمنية الأخرى. ويتعاون الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي في إطار شراكة لمواجهة تحدياتهما المشتركة في مجالي السلام والأمن. ويتعاون الاتحاد الأفريقي أيضا مع شتى المنظمات الأفريقية دون الإقليمية للتصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في أجزاء من القارة. ومع زيادة مستويات التعاون، سيتعين إيلاء المزيد من الاهتمام لتحسين التنسيق من أجل توطيد مكاسب التعاون.

التعاون بين المنظمات الإقليمية والمجتمع المدني/المنظمات غير الحكومية عندما يعمل المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية على نحو مشترك مع المنظمات الإقليمية، يصبح من الممكن لهذه الجهات الاستفادة من مجموع طاقاتها وقدراتها للتصدي للتحديات الأمنية. وتعمل الجهات الفاعلة من المجتمع المدني بنشاط في بناء السلام وغيره من مجالات إدارة النزاع. واضطلعت المنظمات غير الحكومية بدور جدير بالثناء في الجهود العالمية المبذولة لاحتواء تفشي داء إيبولا مؤخرًا في غرب أفريقيا. وهذه بعض السبل التي يمكن بها للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية إحداث تأثير إيجابي على التطورات التي لها عواقب على السلام والأمن الإقليميين. وينبغي استقصاء سبل توثيق التعاون بين هذه الجهات الفاعلة والمنظمات الإقليمية. والنجاح في هذا المجال من شأنه أن يشكل حالة تعود بالفائدة على جميع الأطراف المعنية.

شكل الجلسة

ستعقد الجلسة في شكل مناقشة مفتوحة.

النقاط التي سينظر فيها

- ستتيح المناقشة المفتوحة الفرصة لأعضاء المجلس والوفود المهمة لتبادل وجهات نظرها بشأن موضوع المناقشة. والمشاركون مدعوون إلى النظر في المسائل التالية:
- طبيعة التحديات المعاصرة للأمن العالمي.
 - مساهمات المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في التصدي لتلك التحديات.
 - المعوقات والقيود الماثلة أمام المنظمات الإقليمية، وكيفية الحد منها بهدف تحسين الفعالية.
 - ضرورة تحسين التعاون والتنسيق فيما بين المنظمات الإقليمية.
 - ضرورة تحسين التعاون والتنسيق بين المنظمات الإقليمية والأمم المتحدة.
 - الكيفية التي يمكن بها للمنظمات الإقليمية تعزيز التعاون والتنسيق مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية من أجل التصدي للتحديات المعاصرة للأمن العالمي.

المسؤول عن تقديم الإحاطات الإعلامية

سيقدم الأمين العام إحاطات إعلامية للمجلس عن الموضوع.

ناتج المناقشة

لا يُتوخى خروج المجلس بناتج رسمي من المناقشة. وستصدر نيجيريا، بصفتها الدولة التي تتراأس مجلس الأمن، ورقة غير رسمية تعكس الاتجاهات الرئيسية التي سادت في المناقشة.
